المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

12
شارابوفا تخسر أول ألقابها في أستراليا

13
الوزارات الأمنية الأكثر انفاقاً.. ومسؤول يملك ٧٠ سيارة

19
أطول 5 زيجات فنيّة

العدد (2379) السنة التاسعة - الاثنين (30) كانون الثاني 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

عودة مشروطة للعراقية إلى البرلمان واستمرار مقاطعة الوزراء

◆ التحالف الوطني: المؤتمر لم يأت بجديد ولا مساومات حول الهاشمي

□ بغداد / المدى

بعد اجتماع دام أكثر من ثلاث ساعات أمس قررت القائمة العراقية العودة إلى مجلس النواب والاستمرار في مقاطعة الحكومة، قرار العراقية وحسب بيان الناطق الرسمي للقائمة ميسون الدملوجي جاء في مؤتمر صحفي عقد في منزل زعيم القائمة إياد علاوي وحضره مراسل المدى.

وجاء في البيان إن العراقية قدمت رؤيتها بما ينسجم مع تحقيق الشراكة الوطنية، وأضافت الدملوجي "إن وضع خارطة طريق لإعادة العملية السياسية، والخشية من عودة الشحن الطائفي، واستجابةً للمبادرات التي صدرت من القوى السياسية تعلن القائمة العراقية وكبادرة لحسن النوايا العودة إلى جلسات مجلس النواب"، وفرضت العراقية نوعا من الشروط في بيانها كـ"تفكيك الأزمة السياسية من خلال العودة إلى اتفاقية أربيل وإطلاق سراح الأبرياء وتحقيق الشراكة في الملف الأمني وحل قضية نائب رئيس الجمهورية بشقيها السياسي والقضائي وإلغاء سحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك" حسب الدملوجي، وعن أسباب العودة إلى البرلمان أوضحت الدملوجي "للمناقشة والتصويت على قانوني الموازنة الاتحادية والعفو العام"، وعن عودة وزراء العراقية أكدت النائبة عن العراقية وحدة الجملي "أن عودة وزراء العراقية مرهونة بتسوية الخلافات بين رئيس الوزراء ونائبه صالح المطلك، وحسم قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي سياسيا وقضائيا على حد وصفها".

وأضافت الجميلي في تصريح لمراسل (المدى) "التحالف قدم ضمانات ايجابية في الآونة الخيرة على مجمل مطالبنا، خصوصا تلك المتعلقة بالكف عن الاعتقالات، وتشكيل لجنة لمتابعة موضوع التوازن في جميع الوزارات فضلا عن تحديد شهرين لوضع نظام داخلي لمجلس الوزراء في حالة عدم تلبية مطالبنا فالمقاطعة أمر وارد". من جانبه اعتبر نائب عن التحالف الوطني أن عودة العراقية هي لتصحيح الخطأ، وان مؤتمر العراقية لم يأت بجديد وهي محاولة للفبركة، وأضاف النائب إحسان العوادي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "العراقية تعاني صراعا داخليا، وهناك معسكران فيها، الأول يريد العودة والمشاركة في العملية السياسية، والثاني معارض ويريد تشكيل اتجاه جديد ليعيد تشكيل الحكومة كي يحصل على المناصب"، في إشارة منه إلى زعيم العراقية إياد علاوي، وعن الشروط التي وضعتها العراقية أشار العوادي إلى انه "ليست هناك مفاوضات ولا مساومات في قضية الهاشمي، سواءً رضيت العراقية أم لم ترض، وليس هناك من يملك الحق في المساومة سواء كان التحالف الوطني أم غيره، وعن عودة صالح المطلك أردف العوادي "على العراقية أن تقدم الحلول داخل أروقة البرلمان، وإذا كان لديهم بديل عن المطلك من الذين يؤمنون بالعملية السياسية فليقدموه لشغل منصب نائب رئيس الوزراء".

٣ أمراء سعوديين في سجون الحكومة

□ بغداد / المدى

قال مسؤول حكومي إن هناك إرهابيين سعوديين من المحكومين بالإعدام من العائلة المالكة في السعودية، وتسعى الأخيرة إلى إبرام صفقة مع الحكومة للتبادل بهم مع سجناء عراقيين محكومين بالإعدام في السعودية، فيما أضافت كميلة الموسوي عضو مجلس النواب عن محافظة ذي قار في تصريح خصت به وكالة ذي قار للأنباء إن الحكومة وفي إطار سعيها للحيلولة دون تنفيذ أحكام إعدام بحق عراقيين في السجون السعودية تلقت رسائل سرية من السلطات السعودية تطالب فيها باستبدال السجناء العراقيين بنظرائهم من السعوديين المدانين بعمليات إرهابية وحكموا بالإعدام ويبلغ عددهم ستة أشخاص من بينهم ثلاثة من الأسرة المالكة. وتابعت "برغم أن الحكومة لم ترد حتى الآن على تلك الرسائل فان السجناء العراقيين في السعودية ابرقوا إلى الحكومة العراقيين يؤكدون رفضهم هذه الصفقة مفضلين حبل المشنقة على إطلاق سراح الإرهابيين السعوديين".

■ التفاصيل ص٤

الجامعة العربية تساوم بغداد بين سوريا والقمة العربية

□ بغداد / المدى

من المؤمل أن يصل إلى بغداد وفد عربي رفيع المستوى لبحث إمكانية عقد القمة في آذار المقبل، لكن مصادر حكومية تؤكد أن بين الأجندة التي يحملها الوفد الموقف العراقي تجاه الأزمة السورية. يأتي ذلك في وقت نفى مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي الأنباء التي تحدثت عن اعتراض بعض الدول العربية على عقد القمة العربية المقبلة في العاصمة بغداد. غير ان (المدى) علمت من مصادر حكومية رفيعة المستوى، إن الدول العربية لن تقبل المجيء إلى بغداد في آذار المقبل من دون تغير الموقف العراقي الذي يجب أن يكون متناغما مع توجهات الدول العربية بالضد من الإجراءات التي يتخذها النظام السوري في مواجهة مناوئيه. ومن المؤمل أن يصل وفد كبير من الجامعة العربية اليوم الاثنين بتكليف من الأمين العام للجامعة العربية إلى بغداد برئاسة نائب الأمين العام للجامعة السفير أحمد بن حلي تستمر أربعة أيام. وقال السفير أحمد بن حلي -في تصريح له لعدد من وسائل الإعلام بمقر الجامعة العربية-، إن الوفد يضم ممثلي مختلف الإدارات بالجامعة العربية للإعداد للقمة العربية المقرر أن تعقد ببغداد، ولوضع اللمسات النهائية للتحضيرات اللوجستية والفنية والإدارية لعقد القمة. وأضاف أن الوفد سيلتقي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعددا من كبار مسؤولي وزارة الخارجية العراقية، وذلك للتباحث حول الإجراءات والترتيبات النهائية لتضييف بغداد القمة العربية المؤجلة منذ العام الماضي. وتابع ابن حلي قائلا، إن هذه الزيارة تؤكد إصرار الجامعة العربية والجانب العراقي على عقد القمة العربية في موعدها ببغداد، نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي تقتضي انعقاد القمة العربية في موعدها من دون تأجيل.

■ التفاصيل ص٢

الافتتاحية

المحور الطائفي العربي والإقليمي والصراع العراقي - العراقي

فخري كريم

ونحن نتناول هذا المفصل المهم الذي يبدو أنه آخذ بالتكرّس في الحياة السياسية العربية والإقليمية، وأعني بذلك في العلاقات بين الدول وما يتشكل من محاور واتجاهات متصارعة في ظل هذا التوجه الخطير.. لا بدّ من القول إن هذا التصارع الذي يجري حينا تحت شعارات الدفاع عن الديمقراطية والحريات وحقوق الأقليات والأكثريات، وهي شعارات باتت بمجملها، في ضوء الاصطفافات العربية والإقليمية المتنامية الآن لا صلة لها بالديمقراطية ولا بالحرص على أقليات أو أكثريات وإنما هي شعارات تستخدم من أجل أهداف ومصالح سياسية يريد البعض بها تحقيق هدفين في آن واحد: أولا إبعاد دولته عمّا يجري.. ثانيا استخدام هذا الذي يجري لتحقيق قوة نفوذ إقليمي ربما تأخر له تحقيقها بسبب قوة نفوذ الدكتاتوريات المتهاوية وما كانت تتبنّاه من شعارات خدعت بها ملايين العرب وسحبت بذلك ضمناً البساط من أنظمة أخرى ظلت تنتظر مثل هذه الفرصة التي يبدو لها أنها متاحة الآن.

في هذا التنازع الطاحن، لا بد من ثوابت.. إذا أردنا أن نتحدث عن حق أكثرية في بلد ما بالحكم وإدارة السلطة فإنه يجب القبول بذلك في كل الأماكن الأخرى.. وإلا كيف يمكن تبرير مهاجمة عملية سياسية في دولة جرى تصميم إدارة الحكم فيها بحيث تتمكن الأغلبية السكانية من إدارة البلد بينما تُهاجم دولة أخرى بحجة أنه لا بد لأكثريتها السكانية من التحكم والإدارة، هذا الازدواج في المعايير يخل بـ(اللعبة) التي يمكن أن تتكرر بأكثر من بلد، مع قناعتنا الواضحة بأن نضج الظروف السياسية وتطورها هو وحده الكفيل بتحقيق توازن حقيقي آخر يقوم على الأغلبية السياسية، وهي أغلبية تتضمن تمثيلا عادلا ومتكافئا للجميع، كما في كل الديمقراطيات المستقرة في العالم.. لكن الدول المتنازعة الآن لا علاقة لها بهذا النضج المنتظر ما دامت لا صلة لها بالديمقراطية ولا بحقوق مَن تطالب بحقوقهم.

■ المقال كاملا ص٣

النواب يناقشون زيادة رواتب المتقاعدين وإقراض الموظفين

□ بغداد / المدى

يناقش مجلس النواب غدا الثلاثاء مقترح زيادة رواتب المتقاعدين وإقراض الموظفين.

إذ قال عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان إن جلسة مجلس النواب ليوم غد ستخصص للقراءة الثانية لقانون زيادة رواتب المتقاعدين.

ونقلت وكالة الفرات نيوز عن عبطان قوله إن "هناك مقترحا لإضافة ٧٠ ألف دينار إلى رواتب المتقاعدين لحين إقرار قانون توحيد رواتب المتقاعدين".

وأضاف أن "كتلة المواطن قدمت طلبا بزيادة رواتب المتقاعدين بنسبة ٥٠ ٪ من الرواتب الحالية وستسعى إلى إقرار هذا المقترح".

وفي سياق متصل قال مصدر نيابي إن الجلسة ستشهد القراءة الأولى والثانية لتسعة مشاريع قوانين من بينها موازنة ٢٠١٢ وإقراض الموظفين.

وقال المصدر، إن من بين جدول الأعمال القراءة الأولى لمشروع قانون العمل والقراءة الثانية لمشاريع قوانين، تصديق جمهورية العراق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية، ودمج المصرف الاشتراكي بمصرف الرافدين، ومركز التدريب النقدي والمصرفي.

كما أن جدول الجلسة يتضمن أيضاً القراءة الثانية لمشاريع قوانين، القرى العصرية الزراعية، وصندوق ادخار الجمارك، وعقد المعاهدات.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في وقت سابق أن رواتب المتقاعدين لن تشهد زيادة ضمن الموازنة المالية العامة للدولة ٢٠١٢، وقالت إن ذلك يؤدي إلى زيادة الموازنة التشغيلية التي يعترض عليها البنك الدولي.

لجنة النزاهة تعترض على إشراك البرلمان في صفقات الشراء

ملاحقة ضباط في مكتب القائد العام متهمين بأجهزة المتفجرات

□ بغداد / إياس حسام الساموك

تحاول الحكومة الاستعانة مجددا بأجهزة كشف المتفجرات، بعد أن منيت تجربتها الأولى بالفشل في صفقة شابها الفساد وأطاحت بمدير جهاز مكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري، في حين أكدت لجنة النزاهة البرلمانية عزمها ملاحقة ضباط رفيعي المستوى بهذه الصفقة.

واستخدمت السيطرات الأمنية طيلة الفترة الماضية أجهزة قيل إنها تكشف المتفجرات نوع (ade٢٦١)، لكن بعد تجربتها أثبتت عدم قدرتها على تلبية احتياجات القوات الأمنية، فهي وحسب لجنة النزاهة البرلمانية "نجحت في كشف الأسلحة الخفيفة والعطور وتركت السيارات المفخخة والعبوات".

وبعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الحالي وازدياد عدد الهجمات للجماعات المسلحة بواسطة السيارات المفخخة والأسلحة الكاتمة، تسعى لجان برلمانية بالتعاون مع الحكومة في إجراء تعاقدات مع شركات وصفت بالعالمية من اجل الاستعانة بأجهزة متطورة لعلها تحد من هذه العمليات، إجراءٌ انزعجت منه لجنة النزاهة التي قالت إن البرلمان واجبه الرقابة بعد إتمام الصفقات أما تلك السابقة، فتقع على عاتق المفتشين العموميين.

ونقل عن عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية اسكندر وتوت إن "لجنة الأمن تتعاون مع اللجنة المالية ووزارة المالية لشراء أجهزة كشف المتفجرات، وبالتنسيق مع اللجنة المالية في مجلس النواب ووزارة المالية".

ويقر وتوت بفشل الأجهزة التي لا تزال تستخدم في السيطرات الأمنية بالقول "العراق سيغير أجهزة كشف متفجرات بسبب فشلها ولأنها لا تعمل بالمستوى المطلوب حفاظا على أرواح المواطنين"، مبينا ان "سبب الخروق الأمنية التي تشهدها البلاد هو فشل أجهزة كشف المتفجرات الموجودة حاليا".

ويبدو أن محاولات وتوت ستصطدم بلجنة النزاهة البرلمانية، والتي كشف عن ملاحقتها ضباطا رفيعي المستوى في مكتب القائد العام للقوات المسلحة بسبب اشتراكهم بعمليات شراء الأجهزة المشكوك بفعاليتها، ويقول جواد الشهيلي عضو اللجنة "ما تم محاسبته احد الألوية، أما البقية لا يزالون طلقاء، فهناك عدد من القادة متواجدون في مكتب القائد العام يمارسون كامل صلاحياتهم برغم تورطهم بهذه الصفقات، لابد من الإشارة إلى وقوف أبناء احد المسؤولين الذي أتحفظ على ذكر اسمه لضرورات التحقيق، وراء هذه العمليات المشبوهة"، وعن إمكانية ملاحقتهم من قبل الجهات القضائية والرقابية أكد الشهيلي "لن يفلتوا من العقاب، سنفتح ملفاتهم ونحيلها إلى القضاء، فيجب أن يأخذ كل ذي حق حقه".

وحملت اللجنة الأمنية في مجلس النواب العراقي، القائد العام للقوات المسلحة نوري كامل المالكي مسؤولية الخروق الأمنية التي شهدتها البلاد، وطالبته بإجراء تغييرات واسعة في الخطط الأمنية المتبعة لحفظ الأمن. إذ يتولى المالكي إدارة وزارة الداخلية بالوكالة، في وقت يتولى وزير الثقافة سعدون الدليمي وزارة الدفاع وكالة. وشهد العراق خروقا أمنية كثيرة راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ شخص بين جريح وقتيل خلال الأسابيع الماضية.
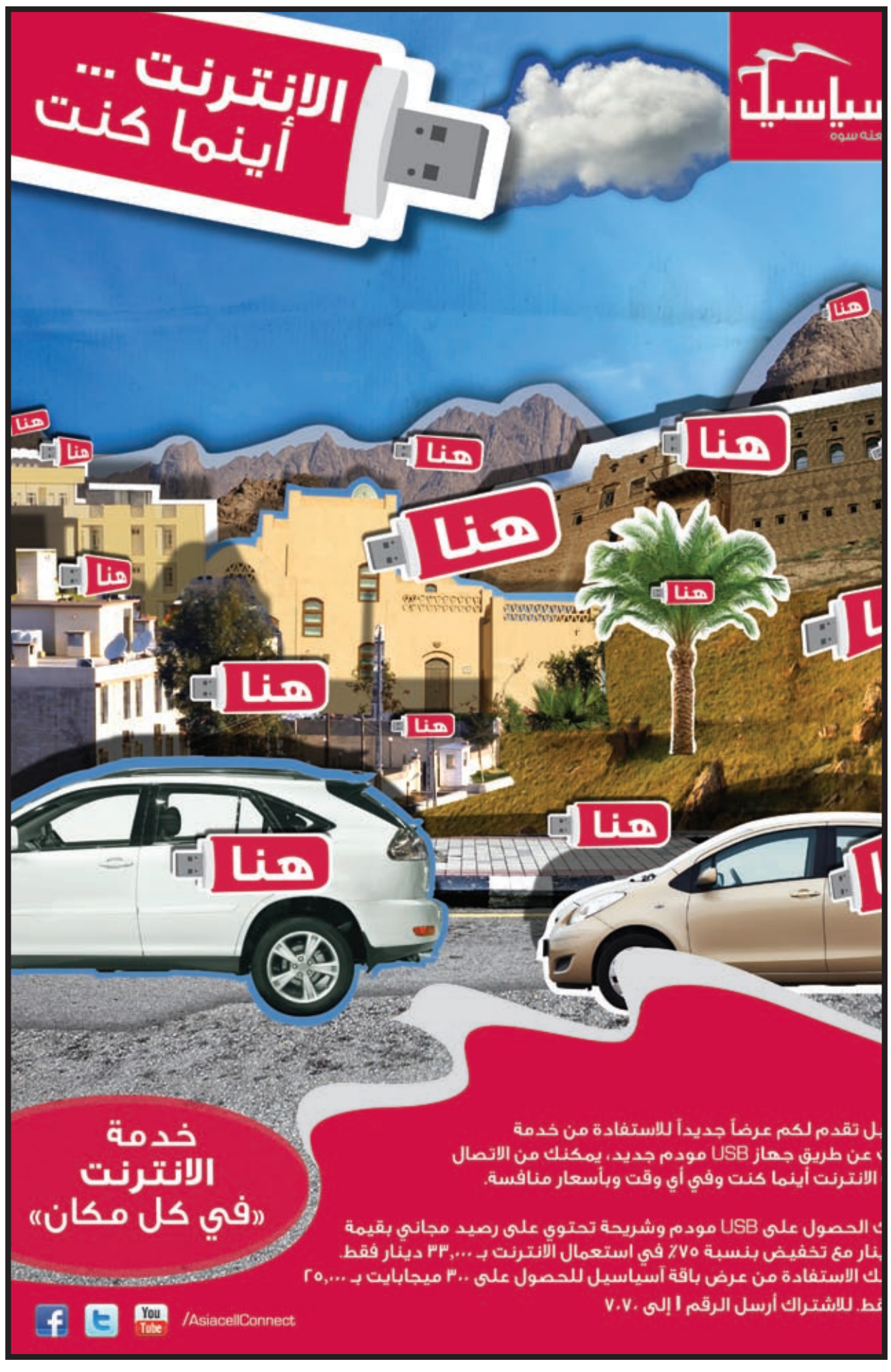
اجهزة كشف المتفجرات.. (أرشيف)